

فلسفة السياسات التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والسلع دولة الامارات العربية المتحدة

2025



الرقم المجاني 800722823 Toll Free

www.sca.gov.ae

فلسفة السياسات التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والسلع دولة الامارات العربية المتحدة 2025

ملاحظة مهمة:

هذا الدليل يعتبر دليل توعوي استرشادي يهدف إلى تقديم فهم عام عن فلسفة السياسات التنظيمية الخاصة بهيئة الأوراق المالية والسلع، ولا يعتبر هذا الدليل سنداً قانونياً بأي شكل من الأشكال.

الفهرس

7	تأسيس الهيئة ودورها التنظيمي والرقابي
8	الرؤية والرسالة والقيم
8	الأهداف الاستراتيجية للهيئة
9	صلاحيات الهيئة
9	مفهوم التنظيم في الهيئة
9	الوظائف التنظيمية للهيئة
10	المبادئ الأساسية لفلسفة السياسات التنظيمية للهيئة
10	التنافسية
10	استشراف المستقبل
11	الإفصاح والشفافية
13	حوكمة عملية تصميم وإعداد التشريعات بالهيئة
17	الشمول المالي
17	الابتكار
18	الاستدامة
18	التوعية
19	حماية المستثمرين
20	تمكين المستثمرين
20	الرقابة والالتزام
21	الإنفاذ والفصل في الشكاوى
21	الحوكمة الرشيدة

مقدمة

إن الدور المنوط بهيئة الأوراق المالية والسلع هو العمل على إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية والسلع وحماية حقوق المستثمرين وتسهيل توفير الأموال للشركات بما يكفل الاستقرار المالي والاقتصادي ويخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وفق رؤية الإمارات 2031 والرؤية المستقبلية المرتبطة بمئوية الامارات 2071 والتي تنص في محورها الثالث على الوصول بإقتصاد دولة الإمارات ليكون إقتصاد معرفي متنوعاً؛ بحيث "يكون إقتصاد الدولة من أفضل وضمن قائمة الإقتصادات المهمة في العالم".

وفي هذا الإطار فإن رسالة الهيئة تتمحور في إرساء دعائم البنية الأساسية لأسواق الأوراق المالية والسلع بالدولة، وتنظيم المنتجات والخدمات المالية المبتكرة ومُدّ جسور التعاون والتواصل مع المؤسسات الدولية، والارتقاء بمكانة الهيئة وسمعتها محلياً وإقليمياً وعالمياً.

لقد قطعت الهيئة شوطاً كبيراً في تطوير البنية التشريعية بما يتواءم مع التطورات الجارية في الأسواق العالمية ويؤمن سوقاً مالياً سليماً تتفاعل فيه آليات العرض والطلب، مع دعم المكونات التنظيمية للأسواق، ورفع كفاءة وفاعلية عمليات التفتيش والرقابة، واتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب، وتطوير منظومة تعزيز الوعي الاستثماري الموجهة لكافة فئات المتعاملين في الأسواق المالية.

وتحرص الهيئة على أن يتناغم أداؤها ويتوافق مع المحاور والمبادرات التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية والتشغيلية، وتتطلق من رسالتها ورؤيتها وقيمتها التي تسعى إلى الارتقاء بأسواق رأس المال والسلع بالدولة من خلال ضمان تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة، وتشجيع ثقافة الابتكار، ودعم التطور المؤسسي، وتوثيق الشراكة مع المؤسسات الفاعلة في المجتمع المالي والشركاء الاستراتيجيين محلياً وعالمياً بالإضافة إلى بناء وتمكين الكوادر الوطنية في الوظائف التخصصية والإشرافية.

ويقيناً فإن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من العمل والجهد من أجل تعزيز البيئة الاستثمارية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين من خلال استحداث التشريعات التي تنظم منتجات الأوراق المالية وآليات تملكها وتداولها والخدمات الداعمة لها ومقومات الرقابة عليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ترقية أسواق الدولة وقطاع الأوراق المالية من ناشئة إلى مصاف الأسواق المتطورة وإلى الاستفادة بشكل أفضل من الأداء الجيد للشركات المدرجة وما حققته من ربحية، والبنية التحتية المتميزة للدولة، والأسس المتينة والصلبة التي يقوم عليه الاقتصاد الوطني.

وأخيراً فإن الهيئة على بينة من أن التطور سيكون من خلال التوظيف الأمثل لنقاط القوة، والتخطيط المنهجي المدروس والعمل الجاد والتصميم على الارتقاء ومواكبة خطط وتطلعات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الهدف من هذا الدليل:

يهدف هذا الدليل إلى تقديم صورة عامة عن فلسفة السياسات التنظيمية التي تتبناها الهيئة في قطاع أسواق المال، للوصول بالهيئة لخدمة مصلحة الاقتصاد الوطني وفق رؤية الإمارات 2031 والرؤية المستقبلية المرتبطة بمئوية الامارات 2071 والتي تنص في محورها الثالث على الوصول بإقتصاد دولة الإمارات ليكون إقتصاد معرفي متنوع، بحيث **“يكون إقتصاد الدولة من أفضل وضمن قائمة الإقتصادات المهمة في العالم”**.

التعريف بهيئة الأوراق المالية والسلع

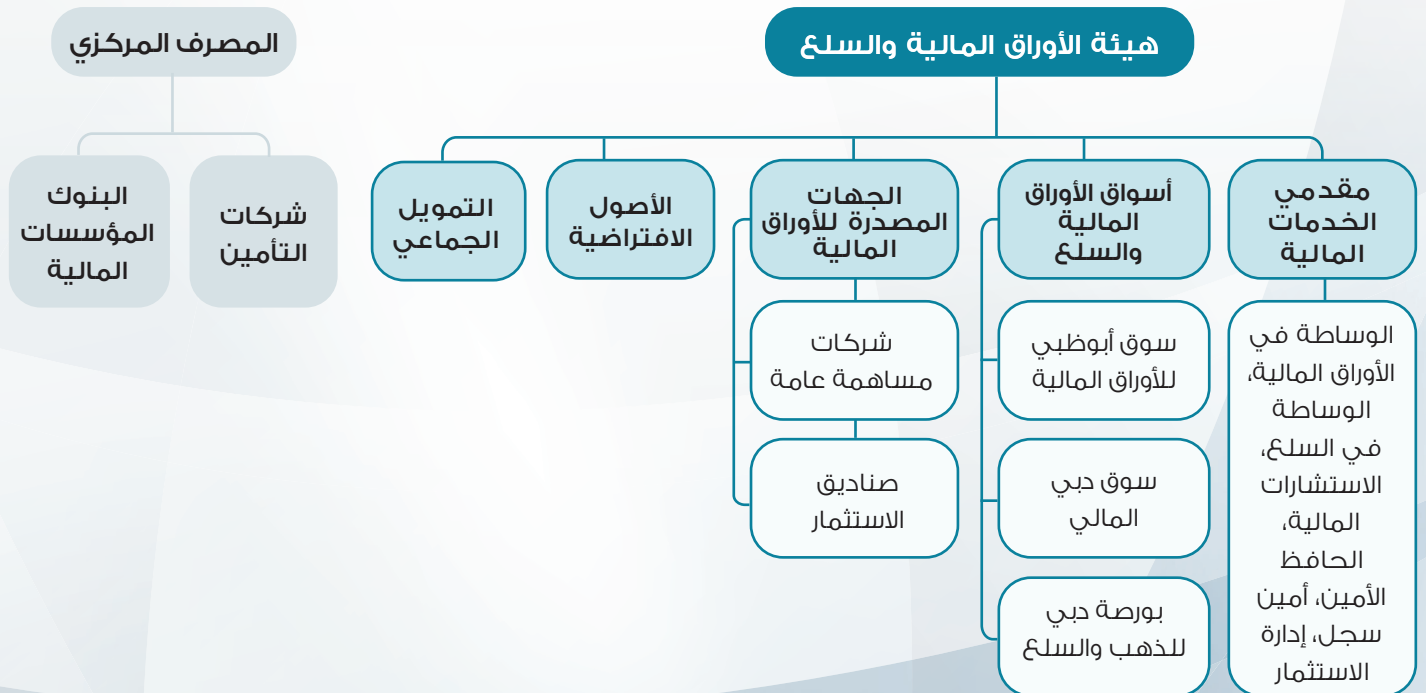
تأسيس الهيئة ودورها التنظيمي والرقابي:

تأسست الهيئة بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 وتلحق بمجلس الوزراء ومقرها الرئيسي في إمارة أبوظبي ولها فرع في مدينة دبي، وللهيئة أن تنشئ فروعاً أو مكاتب تابعة لها لمباشرة مهام الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية والسلع.

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتتمتع بكافة الصلاحيات الرقابية والإشرافية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامها وفقاً لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

تتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير الأسواق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام الأسواق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأسواق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في الأسواق.

النظام الرقابي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة



الرؤية والرسالة والقيم:

رؤية الهيئة:

بيئة استثمارية موثوقة وتنافسية ومستدامة في سوق رأس مال رائد عالمياً.

رسالة الهيئة:

إنفاذ وتطوير منظومة تشريعية ورقابية متكاملة ومرنة تحمي حقوق المستثمرين وترسخ التعاملات العادلة والوعي الاستثماري وتمكن لتنافسية وجاذبية سوق رأس المال بالدولة من خلال نماذج عمل مبتكرة توظف القدرات البشرية المؤهلة والتطبيقات الرقمية المتقدمة والشراكات النوعية.

قيم الهيئة:

النزاهة، العدالة، الشفافية، الشراكة والتعاون، الابتكار، الفاعلية، العمل بروح الفريق، التميز، التنافسية.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة:

- **الهدف الأول:** تطوير منظومة تشريعية داعمة ومحفزة لتنافسية وجاذبية وشفافية سوق رأس المال بالدولة.
- **الهدف الثاني:** تنظيم سياسات وتشريعات قطاع سوق رأس المال.
- **الهدف الثالث:** حماية حقوق المستثمرين في سوق رأس المال.
- **الهدف الرابع:** تعزيز الشفافية وثقة المستثمرين في الأسواق المالية.
- **الهدف الخامس:** ترسيخ الوعي الاستثماري لدى الأطراف المعنية في سوق رأس المال.
- **الهدف السادس:** تخفيض المخاطر النظامية الناتجة عن مزاوله الاعمال في سوق راس المال.
- **الهدف السابع:** استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة.
- **الهدف الثامن:** تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل.

تتمتع الهيئة بالصلاحيات التالية وفقاً للقانون:

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية، وتنمية وتطوير الأساليب والأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية والسلع.
- تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والسلع والجهات المصدرة لها.
- الإشراف والرقابة على أنشطة الأصول الافتراضية، ومزودي خدماتها، وتعاملاتها التي تتم داخل الدولة.
- الإشراف والرقابة على نشاط مشغل منصة التمويل الجماعي داخل الدولة.

مفهوم التنظيم في الهيئة:

يستند مفهوم التنظيم في الهيئة وبشكل رئيسي على دورها في إصدار التشريعات وترخيص الجهات والرقابة عليها وإنفاذ القوانين وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة لها في القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2000 بشأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، حيث تقوم الهيئة وفقاً لدورها التنظيمي:

1. دراسة وإعداد التشريعات اللازمة والتوعية بها لتنظيم علاقات المستثمرين والشركات والأسواق المالية في الدولة.
2. ترخيص شركات الخدمات المالية والموافقة على إصدار المنتجات المالية في هذه الأسواق.
3. مراقبة ومتابعة المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية من حيث مراقبة المصدريين (الشركات المدرجة وصناديق الاستثمار) ومقدمي الخدمات المالية والسلع (كالوسطاء وشركات الاستشارات المالية) والمستثمرين سواء الأفراد أو المؤسسات.
4. في جانب التنفيذ تحرص الهيئة على إلزام جميع الأطراف بالقوانين والقرارات الصادرة التي تهدف إلى تحقيق العدالة والنزاهة، وبالتالي تقوم الهيئة بتوقيع الجزاءات المناسبة لكل فعل يعد مخالفاً للقوانين والقرارات.

الوظائف التنظيمية للهيئة:





المبادئ الأساسية لفلسفة السياسات التنظيمية للهيئة

ترتكز الفلسفة التنظيمية للهيئة على مبادئ أساسية تتبناها الهيئة في جميع أعمالها وفي القيام بدورها وفقاً لرسالتها وقيمتها وأهدافها الاستراتيجية، وهي كالآتي:

• التنافسية:

يمضي الاقتصاد العالمي في مسارات متغيرة نتيجة لظروف وعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية دائمة التغير، لذلك فإن الأجندة الوطنية لرؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2031 تهدف إلى وضع الدولة على مسار تنموي يتطلع إلى أن تغدو الإمارات عاصمة للاقتصاد والسياحة والتجارة لما يزيد على ملياري شخص، وذلك عبر التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة ودعم الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز إطار التشريعات في القطاعات الرئيسية.

وقد تبنت القيادة الرشيدة، في سبيل تحقيق نمو مستدام وتأمين ازدهار الدولة، استراتيجية تنافسية لدعم مسيرة التطوير الوطنية، وتأتي الهيئة لتقديم دوراً استراتيجياً في مجال التنافسية ومنافسة الأسواق المالية العالمية في إطار حكمه مجموعة من السياسات الحكيمة، وأفضل الممارسات العالمية والتي تمكّن دولة الإمارات العربية المتحدة من بناء اقتصاد مستدام يعتمد المرونة في التحوّل مستفيداً من مزايا التنافسية.

وتستهدف توجهات الهيئة نحو التنافسية، إلى بناء قطاع مالي يستفيد من البيئة الاقتصادية المرنة التي توفر لرؤوس الأموال إمكانية الارتقاء بعوائد الاستثمار المغربة، وتعزيز الاقتصاد المالي والذي يتمتع بالقيمة المضافة العالية، ما يؤدي إلى رفع مستويات الازدهار.

فضلاً عن ذلك، تهدف الهيئة إلى الارتقاء بمركز الإمارات العربية المتحدة في تقارير التنافسية العالمية من خلال العمل عن كثب مع شركائها الاستراتيجيين لتبني أفضل السياسات والتشريعات التي تخدم تطلعات المستثمرين في القطاع المالي.

• استشراف المستقبل:

تهدف الهيئة من خلال استخدام منهجية وادوات استشراف المستقبل ووضعها خطة استشراف المستقبل 2050 إلى الاستشراف المبكر للفرص والتحديات في القطاع المالي في الدولة وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على كافة المستويات لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة.

وتشمل منهجية استشراف المستقبل بناء نماذج وسيناريوهات مستقبلية للقطاع المالي في الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات المحلية والعالمية على كافة الأصعدة ومواءمة السياسات والتكنولوجيا التنظيمية الحالية

لتسابق الثورة الصناعية الرابعة لأخذ الريادة في المجال التنظيمي على مستوى العالم، بالإضافة إلى بناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل.

ووضعت الهيئة أنظمة وآليات تجعل من استشراف المستقبل جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي المستمر لديها بحيث يتم مراجعة التحديات والفرص ويتم تحديث خطة استشراف المستقبل بشكل سنوي، ويتم عكس كل ذلك في استراتيجية الهيئة السنوية.

وتركز خطة استشراف المستقبل في الهيئة على مواضيع تشمل قطاعات: مستقبل أسواق المال ومستقبل المستثمرين الشباب ومستقبل التكنولوجيا والأنظمة الذكية ومستقبل الاستدامة والشمول المالي ومستقبل الاقتصاد والامن الاقتصادي ومستقبل الموارد المالية ومستقبل الحكومة والخدمات الحكومية ومستقبل العلاقات الدولية ومستقبل الأمن الالكتروني والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الرقابية.

وتعمل الهيئة من خلال محور وجهة المستقبل على تعزيز مكانة الإمارات كوجهة عالمية رائدة للقطاع المالي المستدام من خلال المبادرات والمشاريع التي تطلقها وكذلك من خلال تبادل المعرفة في مجال مستقبل القطاع المالي مثل مؤتمر هيئة الأوراق المالية والسلع السنوي وإطلاق واستضافة مبادرات عالمية كاستضافة اجتماعات منظمة (IOSCO).

• الإفصاح والشفافية:

يعتبر مبدأ الشفافية من أهم المبادئ التي تبث الثقة في الأسواق المالية وهي إحدى القيم التي تعمل الهيئة على تحقيقها، وهي تركز على توفير المعلومات والبيانات الكافية لجميع الأطراف المعنية في أسواق رأس المال في الوقت المناسب. تشمل الشفافية عدة محاور وهي: الشفافية في الأسواق المالية، الشفافية من قبل مصدري الأوراق المالية، الشفافية من قبل مقدمي الخدمات المالية، الشفافية من قبل الجهات التنظيمية.

يقصد بالإفصاح توفير المعلومات لجميع المستثمرين والمهتمين في سوق الأوراق المالية في نفس الوقت وعلى قدم المساواة. تعمل الهيئة من أجل ضمان وصول جميع المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية والسلع إلى المستثمرين بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة والشفافية والدقة وفي التوقيت المناسب، بما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، سواء كانت هذه المعلومات بيانات مالية أو معلومات جوهرية أخرى تؤثر على قيم وأسعار الأوراق المالية. يهدف ذلك إلى تحقيق عدالة التداول، والحيلولة دون استئثار قلة من المستثمرين بالمعلومات المهمة واتخاذ قرارات بالبيع

والشراء في ضوء هذه الميزة بينما قد تفتقد الغالبية لهذه المعلومات؛ مما قد يجعلهم عرضة لاتخاذ قرارات استثمارية غير موفقة. وقد أولت هيئة الأوراق المالية والسلع منذ اليوم الأول لتأسيسها - وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لترسيخ أسس التعامل السليم وضمان سلامة الأسواق المالية - موضوع الإفصاح أولوية قصوى نظراً لأهميته البالغة في توفير الشفافية للأسواق المالية التي تعد مسألة الثقة بها وبمصداقيتها على درجة عالية من الحساسية والدقة، ولأنه يمثل حجر الزاوية في تحقيق سلامة وعدالة التعاملات بالأوراق المالية، فضلاً عن كونه معيار مهم لقياس كفاءة السوق وتطوره. ويتولى نظام الإفصاح والشفافية الذي وضعته الهيئة تنظيم عملية الإفصاح من قبل مصدري الأوراق المالية سواء كان الإفصاح سابقاً للإدراج (مثل شركة حديثة التأسيس أو شركة ناتجة عن تحول شركة مساهمة خاصة) أو لاحقاً له (سواء كان الإفصاح عن البيانات المالية الدورية أو عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة مما لا يتسع المقام هنا لعرضها).

أما على مستوى الأسواق فيعتبر الإفصاح والشفافية المرتبطة بالمعلومات التي تتعلق بالأسعار والتداولات وأحجام التداول والأمور الأخرى التي تهم المتعاملين في السوق من أهم المسائل التي تضمن كفاءة الأسواق المعلوماتية وشفافية ما قبل وبعد التداول.

وعلى مستوى الشركات المرخصة التي تقدم خدمات مالية فإن الهيئة تفرض عليها متطلبات إفصاح صارمة ترتبط بالخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية التي تقدمها لتمكين المستثمرين من تكوين صورة كاملة عن الميزات والمخاطر التي ينطوي عليها استثمار ما قبل الدخول فيه والرسوم والتكاليف والالتزامات التي عليه، وكذلك أي مسائل أخرى قد تؤثر على علاقته مع مقدم الخدمة أو حيادته في تقديم المشورة الاستثمارية مثل وجود أي حالات تعرض في المصالح.

كما تلتزم الهيئة في عملياتها وتنفيذ مسؤولياتها التنظيمية بمعايير الشفافية من حيث الإجراءات التنظيمية التي تتخذها سواء كانت تختص بالتشريع أو الرقابة أو الإنفاذ وذلك تماشياً مع أفضل المعايير العالمية للتنظيم المالي، ما يرفع من مستوى الوضوح القانوني للإطار التنظيمي للجهات المرخصة والخاضعة للتنظيم، كما يرفع مستوى الثقة لدى كل المشاركين في الصناعة والسوق في دور الهيئة التنظيمي.

• حوكمة عملية تصميم وإعداد التشريعات بالهيئة:

تهدف الهيئة بعملية تصميم الإطار التشريعي ومسار العملية التشريعية بالهيئة الى الاعتماد على آلية منضبطة تضمن جودة وكفاءة وفاعلية مخرجات العملية التشريعية في جميع مراحلها بهدف:

1. رفع مستوى نضج تصميم وإعداد التشريعات وفق نظام قياسي يدعم سياسات تطوير القرارات والضوابط المنظمة للأسواق المالية .
2. ضمان دعم متخذي القرار بالإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة القرارات والضوابط بتوصيات تعتمد على حقائق ودراسات تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة على سلامة وكفاءة وفاعلية التشريعات المقترحة.
3. ضمان مشاركة كافة الأطراف المعنية في المراحل المختلفة لإعداد السياسات والتشريعات.
4. ضمان تكامل واتساق حزمة التشريعات الصادرة عن الهيئة وعدم تضاربها ومناسبة توقيت صدورها ومعايير الالتزام بتطبيقها لاستدامة تلبية الإحتياجات القائمة والمستقبلية للأطراف المعنية بسوق رأس المال.
5. ضمان تحقيق المنافع المرجوة والنتائج المستهدفة من تطبيق السياسات والتشريعات.
6. ضمان تطبيق آلية منضبطة لمراجعة السياسات والتشريعات للتأكد من استدامة صلاحيتها واستجابتها للمتغيرات وقدرتها على تحقيق الأهداف.

وتتضمن حوكمة التشريعات بالهيئة ثلاث محاور رئيسية:



ترتكز حوكمة التشريعات بالهيئة على المبادئ الرئيسية التالية :

• التناسبية:

تتبع سياسة التناسبية من الحاجة إلى الحفاظ على مستوى متناسب بين التدخل التنظيمي (في شكل قواعد أو قيود أو عقوبات أو متطلبات) مع ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف التنظيمية والاقتصادية والأهداف الأخرى المنشودة، ويتطلب ذلك أن يكون أي تدخل تنظيمي متناسباً مع مستوى المخاطر التي يشكلها قطاع أو منتج أو نشاط معين. وتقوم الهيئة بقياس الأثر التشريعي لجميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية التي تقوم بها قبل وبعد تنفيذها بغرض التأكد من تحقيق أهدافها التنظيمية دون تحميل الجهات المرخصة والشركات المدرجة أو الاقتصاد أو المجتمع تكلفة أو عبء عالي غير متناسب مع الهدف الحقيقي الذي ترغب في تحقيقه. ويساعد الحفاظ على التناسبية في الحفاظ على تنافسية القطاع المالي في الدولة، وتشجيع التطور والابتكار وسهولة الأعمال للشركات العاملة.

• التشاور مع المعنيين والمتأثرين بالتشريع:

تراعي الهيئة الأمور التالية عند إشراك المعنيين وأصحاب المصلحة والمتأثرين بالتشريع خلال مراحل إعداد/ تعديل التشريعات والتي من شأنها دعم إمكانية نجاح تطبيق التشريعات حال اعتمادها:

- تحديد كافة المتأثرين بالتشريع من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وجهات رقابية أخرى وأصحاب المصلحة والمجتمع وفق آلية منضبطة وقواعد بيانات محدثة.
- استخدام كافة وسائل التواصل الفعال والمناسب مع الفئات المختلفة.
- إستمرارية عملية التشاور بدءاً من المراحل الأولية ونهاية بالتوافق على الصياغة النهائية للتشريع.
- إتاحة الوقت الكافي الأطراف المتأثرة بالتشريع للإدلاء بمبرئياتهم وملاحظاتهم.
- إتاحة كافة المعلومات بشفافية من خلال قنوات إتصال وتواصل معتمدة وفعالة.
- مراعاة انضباط وانسيابية إجراءات العملية التشريعية ومرونتها بما يتناسب مع ظروف التشريع ومدى تأثيره.
- التقييم المستمر للعملية التشريعية وتحسين جودة العملية التشاورية بإيجاد طرق ابتكارية.

• الالتزام بالمعايير والمبادئ المتعارف عليها عالمياً:

تعتبر هيئة الأوراق المالية والسلع عضو فاعل في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيوسكو»، كما تحرص الهيئة على مواءمة تشريعاتها وأنظمتها مع المعايير والضوابط المعمول بها دولياً، ويبرز ذلك من خلال اقتراح القوانين وإصدار القرارات التي تهدف إلى تنظيم أسواق رأس المال وفقاً لمبادئ ومعايير «الأيوسكو»، ولذلك تقوم الهيئة بإعداد ومراجعة وتعديل مشروعات القوانين والقرارات والضوابط والتعاميم ذات العلاقة بعمل الهيئة ومتابعة تطويرها وفقاً لأفضل الممارسات وبما يتوافق مع المعايير العالمية، كما تقوم بمراجعة الإصدارات القانونية ذات الصلة بأعمالها وفقاً للتطورات القانونية العالمية وتأثيراتها على الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

• التعامل مع المخاطر:

تُعنى الهيئة بتنظيم أسواق الأوراق المالية والسلع، وتتمثل رسالتها في حماية حقوق المستثمرين، وترسيخ مبادئ التعامل السليم، وتعزيز بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال. وفي هذا الإطار، واستناداً إلى متطلبات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، تقوم الهيئة بتبني نهج قائم على تحديد المخاطر الداخلية والخارجية، وإعداد تقارير شاملة بشأنها، وإدارتها بفعالية بهدف الحد من آثارها.

وتشمل هذه المخاطر نوعين: مخاطر على المستوى الجزئي (Micro) التي تتعلق بمنتجات أو آليات أو خدمات أو كيانات عاملة في قطاع الأوراق المالية، ومخاطر على المستوى الكلي (Macro) المرتبطة بالمنظومة المالية بشكل عام. وتعمل الهيئة في هذا السياق بالتعاون مع الجهات الرقابية الأخرى لتحديد ومعالجة المخاطر التي قد تهدد النظام المالي، والذي يُعد عنصراً محورياً في استقرار الأسواق وتحقيق التنمية المستدامة.

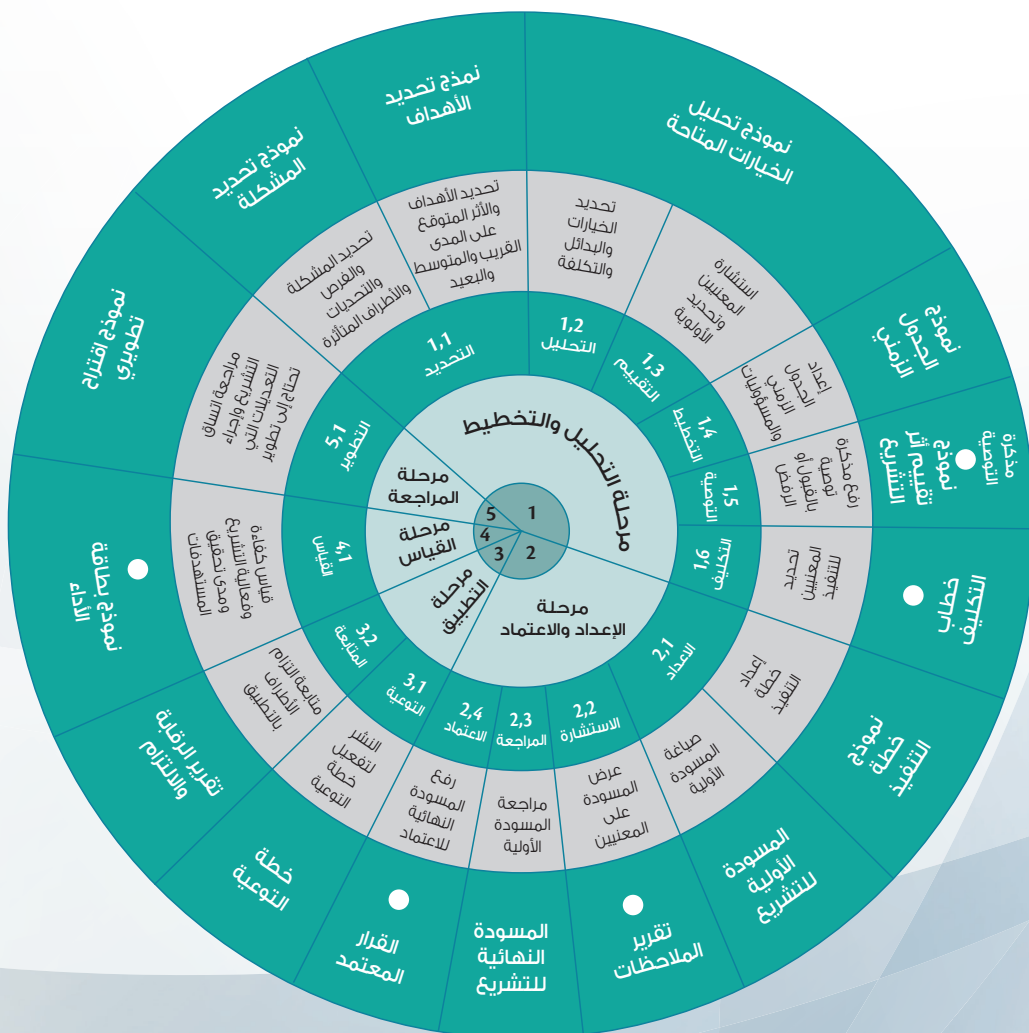
توضيح منهجية العمليات والإجراءات التشريعية:

يشرح الإطار العام لمنهجية إعداد التشريعات بالهيئة دورة التشريع الذي تختص الهيئة بإعداده أو دراسته وتحديد دور ومسؤوليات الأطراف المعنية وتدفق سير العمليات والمستندات والأدوات التحليلية المستخدمة حيث تم تقسيم المنهجية إلى خمسة مراحل أساسية تنقسم كل مرحلة منها إلى مجموعة عمليات وخطوات وإجراءات الهدف منها الأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل النجاح التي تضمن كفاءة وفعالية التشريع أثناء إعداده وتحقيقه للأهداف والنتائج المرجوة منه حال تطبيقه.

وكما هو مبين بالشكل تكون المراحل الخمسة كالتالي:



منهجية العمليات والإجراءات التشريعية (مفصل):



• الشمول المالي:

تهدف الهيئة لتعزيز الشمول المالي عن طريق وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، وذلك عبر وسائل وتطبيقات التوعية والتعليم المختلفة كالمؤتمرات والبرامج التدريبية والتطبيقات التكنولوجية الحديثة، وتطوير منتجات مصممة خصيصاً لذوي الدخل المنخفض أو الفئات الأخرى من المجتمع بهدف تسهيل الوصول الواسع والعادل والمتساوي إلى هذه المنتجات، واستخدام التكنولوجيا المالية للوصول لأكبر عدد ممكن من المستثمرين، وتيسير متطلبات فتح الحسابات مثل مستندات إثبات الهوية، وتنظيم عملية تسعير الخدمات المالية والتحكم في ممارسات المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بحيث لا تفرق بين فئات المجتمع المختلفة، وسيكون للهيئة سياسة مكتوبة عن دورها في الشمول المالي وخطة شاملة لتنفيذها بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والجهات المعنية.

• الابتكار:

تعمل الهيئة على بناء بيئة داعمة للابتكار من خلال توفير البنية التحتية الداعمة له مثل الاهتمام بالموارد البشرية والانظمة الالكترونية الذكية والمتطورة واستخدام أدوات الابتكار الحديثة ضمن أنشطتها اليومية بما يعزز الابتكار في تطوير الخدمات وسعادة المتعاملين والموظفين.

تتبنى الهيئة عدداً من المبادرات التي تساعد على تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بالابتكار من خلال ما يلي:

– **تبني أحدث أدوات ووسائل الابتكار داخل الهيئة:** توفير أدوات وأساليب حديثة في مجال الابتكار واستخدامها ضمن الأنشطة اليومية في عمل الموظفين، مثل جلسات العصف الذهني، مختبرات الابتكار، حزمة أدوات الابتكار.

– **بناء قدرات الموظفين في مجال الابتكار:** حيث تهدف الهيئة إلى تأهيل وتطوير الموظفين في مجال الابتكار وتدريبهم على أدوات الابتكار المتنوعة بما يعزز مساهمة الموظفين بالأفكار المبتكرة والداعمة لتطوير الخدمات ورفع الاداء العام.

– **تحسين العمليات بما يعزز من الابتكار:** استخدام الابتكار كأداة لتطوير الخدمات والعمليات، كما تدعم المبادرة تنفيذ مشاريع ابتكارية مع الجهات الداخلية أو الخارجية بهدف تطوير الخدمات واسعاد المتعاملين.

• الاستدامة:

حملت الهيئة على عاتقها باعتبارها صانع للسياسات ومنظم حكومي لأحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الا وهو أسواق الأوراق المالية؛ مسؤولية استخدام دورها كمنظم وكذلك محفز لأسواق رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، من أجل دعم تحقيق أجندة الاستدامة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جميع المجالات التي تقع ضمن اختصاص الهيئة. وتشمل هذه المجالات: توفير وسائل جديدة فعالة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع المستدامة، وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في الشركات بدمج الاستدامة في سياسات صنع القرار الاستراتيجي، وتشجيع الإفصاح بجودة عالية عن الأمور المتعلقة بالاستدامة، وتشجيع المستثمرين وأولئك الذين يعملون نيابة عنهم مثل مديري الاستثمار ليصبحوا دعاة ورواد للاستثمار المستدام، وتزويدهم بالمعلومات والأدوات والقنوات للقيام بذلك، وإدماج مفاهيم الاستدامة في السياسات التنظيمية للهيئة حيثما كان ذلك ممكناً. دور الهيئة الرئيسي يتمحور في المساعدة في خلق بيئة مواتية لكل من موردي ومستخدمي رأس المال يمثل التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية المستدامة في صميم رؤية الدولة وخطة تنميتها الوطنية. من منظور الأسواق المالية، فإن الهدف النهائي هو تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. يمكن للهيئة أن تلعب دوراً أساسياً في توفير بيئة مواتية وإطار مناسب يوجه سلوك المشاركين في الصناعة لتحقيق النتائج المرجوة، والتي هي في هذه الحالة التركيز على الاستدامة على المدى الطويل. من خلال وضع إطار تنظيمي مالي يشجع الاستثمار المستدام والأخضر لتشجيع مجتمع الاستثمار على التركيز على الاستثمار المستدام طويل الأجل وذلك لإحداث تحول في الصناعة الاستثمارية إلى الاستثمار الواعي بالاستدامة وأهميتها على المدى الطويل، وإعادة تنظيم حوافز السوق، والحد من المخاطر، وتحسين سيولة السوق، وتوفير نظام سوق متكامل يدعم الاستثمار المستدام والتمويل المستدام.

• التوعية:

تحرص الهيئة على تنفيذ خطة التوعية السنوية والتي يتم تنفيذها بشأن التشريعات الصادرة وذلك بالأساليب التي تضمن زيادة الوعي لدى المتأثرين من هذه التشريعات، حيث تكمن أهمية توعية كافة الأطراف المعنية والمتأثرين بتطبيق التشريعات لضرورة الالتزام بتنفيذ أحكام القوانين والقرارات لتوعية

الأطراف المعنية لتجنب الوقوع في المخالفات، بالإضافة الى التقليل من الآثار السلبية التي من المحتمل أن تطال أحد الأطراف حال عدم تطبيق بنود التشريع أو جلب منفعة لأحد الأطراف على حساب باقي المعنيين.

وتعتبر توعية المستثمرين إحدى أهم المسؤوليات التي تقوم الهيئة بالتركيز عليها، وذلك بطرق متنوعة ومؤثرة تصل بسهولة إليهم، حيث يتم إطلاق حملات ممنهجة لاستهداف كافة أطراف المستثمرين سواء المؤسسات أو حتى الأفراد.

كما تحرص الهيئة على تثقيف وتوعية المجتمع بمهامها ومسؤولياتها وبمجال أختصاصه في أسواق الأوراق المالية والسلع، حيث يتم عقد ورش وملتقيات لطلاب المدارس والجامعات والمؤسسات المجتمعية، وهذا ينعكس مباشرة على أهمية دور الهيئة في تحقيق الرفاه الاستثماري في دولة الإمارات والعال.

• حماية المستثمرين:

تُعد حماية المستثمرين من الركائز الأساسية التي تقوم عليها رسالة الهيئة، وتتحقق من خلال وضع وتطبيق لوائح وقواعد تنظيمية تهدف إلى ضمان عدالة ونزاهة الأسواق المالية والسلعية، والحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المتعاملون.

وتسعى الهيئة لحماية المستثمرين من الممارسات غير القانونية، مثل الاحتيال والغش والتلاعب والتدليس والتداول بناءً على معلومات داخلية، عبر مراقبة دقيقة للجهات الخاضعة للرقابة، بما في ذلك مصدرو الأوراق المالية والأشخاص المرخص لهم.

كما تلتزم الهيئة بترسيخ مبدأ الشفافية، من خلال إلزام الجهات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية ذات العلاقة بالأوراق المالية ومصدرها، والقوائم المالية، والتطورات المهمة. ويُعد تمكين المستثمر من الوصول إلى هذه المعلومات وسيلة فعالة لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

وتعزز الهيئة الحماية المالية للمستثمرين أيضاً عبر تنظيم تكاليف التداول، بوضع حد أعلى للعمولات التي يتقاضاها الوسطاء، وضبط الرسوم الأخرى المفروضة في الأسواق، بما يضمن بيئة استثمارية آمنة ومحفزة.

• تمكين المستثمرين:

تضمن التشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الحقوق والمزايا للمساهمين والمتعاملين بالأسواق المالية، ومن أهمها حق المساهم في الشركة، التي يتم تداول أسهمها في السوق، وفي الملكية ونقلها وكذلك في الأرباح التي تحققها الشركة، كما أن له نصيباً في حصيلة تصفية الشركة والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الشركة التي يساهم فيها، وذلك من خلال الحضور والتصويت في الجمعيات العمومية للشركة، وإمكانية انتخاب وعزل مجلس الإدارة.

كذلك يحق للمساهم الرقابة على إدارة الشركة من خلال الإطلاع والحصول على المعلومات والبيانات عن أداء الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة، وتوجيه الأسئلة إلى مراقب حسابات الشركة، وكذلك حق الشكوى إلى الجهات المختصة ضد أي طرف من أطراف السوق المالي في حالة وجود مبررات أو ضرر مباشر عليه.

• الرقابة والالتزام:

تُمارس الهيئة دورها الرقابي لضمان حماية حقوق المستثمرين وكافة الأطراف ذات العلاقة في سوق رأس المال وقطاع الخدمات المالية في الدولة، وذلك من خلال تعزيز كفاءة الإشراف والرقابة على الشركات المدرجة والجهات المرخصة. وتهدف هذه الجهود إلى رفع مستويات الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتعاميم الصادرة عن الهيئة.

وتعمل الهيئة على ترسيخ الممارسات السليمة بين المتعاملين في الأسواق المالية من خلال اعتماد وتطبيق خطط سنوية للتفتيش والرقابة، بما يساهم في الكشف المبكر عن المخالفات والتجاوزات، ويعزز من استقرار السوق ويزيد من ثقة المستثمرين. كما تساهم هذه الرقابة المستمرة في رفع مستوى الالتزام المؤسسي، وتحقيق أعلى درجات الشفافية والانضباط في البيئة

• الإنفاذ والفصل في الشكاوى:

تمارس الهيئة سلطتها الرقابية والاشرفية للحد من الممارسات غير القانونية في الأسواق المالية والأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية، بهدف تحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المرتبطة بها، وضمان حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو التي تنطوي على الاحتيال أو الغش أو التدليس أو التلاعب.

حيث تقوم إدارة الإنفاذ بالهيئة بدور رئيسي في التصدي للمخالفات المرتبطة بالأنشطة التي تشرف عليها، والبت في الشكاوى والمنازعات ذات الصلة، من خلال توفير أعلى مستويات الدقة في العمل وبما يتوافق مع المعايير العالمية المعتمدة في هذا الشأن؛ وتشمل مهامها الرئيسية ما يلي:

– دراسة المخالفات والبلاغات، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من تقصي وتحقيق، وتوقيع الجزاءات على المخالفين أو إحالتهم لسلطات التحقيق المختصة، وما يتبع ذلك من إجراءات كنشر أسماء المخالفين أو التحذيرات أو إخطار الجهات الرقابية الأخرى.

– تلقي الشكاوى والمنازعات المتعلقة بالأنشطة المالية المرخصة منها ودراستها والفصل فيها.

• الحوكمة الرشيدة:

تُعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات، وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح، إن مفهوم

حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين.

ويبرز دور الهيئة من خلال حصول المساهمين على جميع حقوقهم المتصلة بالسهم، خاصة الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس، وحق الاستفسار وطلب المعلومات بما لا يضر مصالح الشركة ولا يتعارض مع أنظمة الأسواق المالية.

كما تلعب إدارات المؤسسات دوراً لا غنى عنه في التأكد من تطبيقها لأعلى مستويات الإدارة الحكيمة والرشيدة والممارسات السليمة التي تضمن امتثال المؤسسة لأفضل الممارسات والمعايير، وللمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، واستخدام مواردها بالشكل الأمثل، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في جميع علاقاتها مع أصحاب المصلحة، كما تضع معايير الحوكمة إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال، ويعتبر هذا الدور أساسياً كونه يكمل الدور الرقابي للجهات التنظيمية ويتأكد من تطبيق أعلى معايير الالتزام داخل الشركة، ولهذه الغاية تسعى الهيئة إلى تطبيق أعلى معايير الحوكمة لدى الشركات المدرجة والكيانات المرخصة ومؤسسات التنظيم الذاتي بما يحقق ذلك.

حيث تهدف ثقافة الحوكمة إلى تحقيق الاستثمار الأمثل والأرشد لقدرات الشركات ومواردها عبر تهيئة بيئة عمل أساسها المسؤولية والرقابة والالتزام ومراعاة مبادئ الوضوح والشفافية في تحديد أهداف الشركة وخططها التجارية الاستراتيجية، وبيان حقوق كل كيان من كياناتها والتزاماته.

الخاتمة:

تأخذ هيئة الأوراق المالية والسلع بعين الاعتبار مختلف العوامل المؤثرة اقتصادياً محلياً ودولياً، وتسعى جاهدة إلى حماية حقوق المستثمرين وزيادة ثقتهم بالاستثمار في الأسواق المالية في الدولة، كما تعمل باستمرار على تطوير وتحسين البيئة الاستثمارية لتحقيق النمو الاقتصادي في هذا القطاع الاقتصادي المهم والحيوي في الدولة.

وسيظل التعاون والعمل بروح الفريق الواحد مع شركائها الاستراتيجيين والعاملين في الأسواق المالية والحرص على مشاركتهم في مشاريعها المستقبلية جزءاً هاماً من قصة نجاح الهيئة.

ولتحقيق الريادة وجعل التميز عنواناً لها ستستمر الهيئة في دعم المنظومة التشريعية وتبني أفضل الممارسات العالمية وإقامة علاقات ثنائية استراتيجية مع الجهات الرائدة محلياً وعالمياً.

وستبقي الهيئة أبوابها دائماً مفتوحة لجميع الأطراف ذوي العلاقة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم مقترحاتهم وأفكارهم وملاحظاتهم، وذلك لتمكين المستثمرين من تحقيق تطلعاتهم، وجعل المناخ الاستثماري في الدولة الأكثر تنافسية في العالم وصولاً لترتقي أسواقنا المحلية لتكون من ضمن الأسواق المتقدمة بأذن الله تعالى.

هيئة الأوراق المالية والسلع



هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY